نبضٌ تربوي

"حتمية نجاح تطوير التعليم مرتبط بمعتقدات المعلم وممارساته"

أ.د. فهد بن سليمان الشايع
كلية التربية - جامعة الملك سعود

إن المتأمل للمشهد التعليمي السعودي خلال العقدين الماضيين؛ يجد بوضوح الاهتمام العظيم الذي أولته الدولة للتعليم، من خلال حجم الإنفاق الكبير على التعليم في جميع ميزانيات الدولة السابقة، وتصدر التعليم فيها لقطاعات الميزانية. ويأتي هذا الأمر امتدادًا لاهتمام الدولة منذ تأسيسها بالتعليم باعتباره المحرك الرئيس للتنمية المستديمة. كما أن المتأمل بالمشروعات التطويرية الكبرى التي أطلقتها وزارة التعليم خلال العقدين الماضيين، يتضح الاهتمام الكبير من الدولة رعاها الله في دعم مشروعات تطوير التعليم من أجل تقديم أفضل الممارسات التعليمية لمواطنيها والمقيمين على أراضيها. وعليه؛ يحق لنا جميعا أن نتساءل: لماذا لم تنعكس نتائج تلك المشروعات التطويرية الكبرى للتعليم على المشهد التعليمي؟ ولماذا لم تحدث الأثر المنشود؟ وأين يقع الخلل؟

إن المتأمل للمشهد التعليمي السعودي خلال العقدين الماضيين؛ يجد بوضوح عدد كبير من المشروعات التطويرية الكبرى التي لم تحقق مستهدفاتها كما خطط لها، حيث تعاقبت عدد من المشروعات ليحل كل مشروع محل المشروع الذي قبله دون أن يحقق غرضه المنشود. والمتأمل مرة أخرى بتلك المشروعات؛ يجد أن الصفة الرئيسة التي تجمعها، وقد تكون سببًا رئيسًا في ضعف تحقيق أهدافها؛ هي ارتباط تلك المشروعات بمؤسسيها والمؤمنين بأهميتها وإحداثها للأثر عند تطبيقها، دون غيرهم من الممارسين التربويين في الميدان، وخاصة قادة التطوير التربوي الحقيقي "المعلمون". وأؤكد هنا مجددًا لمقولة أرددها في كثير من المقالات والملتقيات، مفادها: "إن المعلم هو عماد التعليم، وقائد التحول فيه، وهذا يتطلب أن تركز جهود منظومة التعليم بمختلف مستوياتها نحو تمكين المعلم من الاضطلاع بهذا الدور، تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا".

وجاءت رؤية السعودية 2030م لتؤكد حقيقة مفادها أن تحقيق الإنجازات مرهون بالتخطيط السليم لها، وفق مستهدفات واضحة، يبنى عليها مشروعات ناضجة، ومحددة الأدوار لجميتع الأطراف، من أجل الاستمرارية في تحقيقها خلال فترة زمنية كافية لتحقق مستهدفاتها، دون أن تتأثر باختلاف قيادات تلك المشروعات. والمتأمل في المشهد التعليمي الحالي؛ يلحظ وجود عدد من المشروعات التطويرية الكبرى ذات الأهداف الواضحة، إلا أنها لم تخضع لفترة كافية من التخطيط والتهيئة لتصل لمرحلة النضج التربوي، قبل الشروع بتنفيذها، وخاصة تكاملها مع بقية مكونات المشهد التعليمي، ومشروعاته التطويرية القائمة والمصاحبة، وكذلك وضوح الرؤية بشأنها لجميع الأطراف ذات الصلة بتنفيذها.

وعليه؛ يقع على عاتق صناع المشهد التعليمي وقيادات مشروعاته خلال المرحلة الحالية مسؤولية عظيمة وتاريخية بتوجيه تلك المشروعات التطويرية للتعليم لتتكامل في استراتيجية واضحة المعالم من جهة، ومشاركة جميع الأطراف ذات الصلة في بنائها، من جهة أخرى، لتكون "مشروع الجميع"، ولا تقتصر على رؤية مؤسسيها أو القائمين عليها. كما ينبغي أن يكون المستهدف الرئيس في بنائها، والمؤمن بأهميتها، وقدرتها على إحداث الأثر في المشهد التعليمي، هو "المعلم" بالدرجة الأولى، ثم بقية الممارسين التربويين مثل: قادة المدارس والمشرفين وقادة التعليم على المستوى المحلي.

وتعد معتقدات الممارسين التربويين على وجه العموم، و"المعلمين" على وجه الخصوص نحو التعليم على وجه العموم، ومشروعاته التطويرية وقدرتها على إحداث الأثر على وجه الخصوص، من أهم الجوانب التي يرتكز عليها نجاح أي مشروع تطويري للتعليم. ويعتمد نجاح الممارسات التعليمية في الميدان التربوي، والممارسات التدريسية داخل الصف المدرسي، على معتقدات الممارس التربوي وقدراته. وعليه؛ فلن تحقق المشروعات التطويرية للتعليم غرضها دون اكتمال معادلة النجاح لها، وذلك بالاهتمام على المرتكزين معًا "المعتقدات والقدرات"، من أجل تحقيق ممارسة تعليمية ناجحة.

وختاماً؛ ينبغي مراجعة مشروعاتنا التطويرية للتعليم، وتجويدها بغرض اكتمال عنصر النجاح لها، والتأكد من وصولها لمرحلة النضج التربوي، ووضوح الاستراتيجية الكبرى لتطوير التعليم وتكامل مشروعاته القائمة والقادمة، ومشاركة جميع الأطراف ذوي الصلة بالتخطيط لها، والإيمان بقدرتها على إحداث الأثر في المشهد التعليمي، ومعرفة بأدوارهم المنوطة بهم بوضوح. ويتطلب هذا الأمر على مستوى الميدان التربوي؛ تنفيذ برامج تطوير مهني مستمرة ومتنوعة، تركز بالدرجة الأولى على تحسين معتقدات المعلمين (وبقية الممارسين التربويين) نحو التعليم، واستراتيجيات تطويره ومشروعاته القائمة، ثم العمل على تطوير قدراتهم نحو تحقيق أهدافها، ثم "تمكينهم" من أداء أدوارهم بصورة فاعلة.